ثاني أعلى ارتفاع لها في 2015.. وأعلى من متوسط النمو السنوي المقدر بـ 4,4٪

«بيتك»: 5,2٪ نمو الودائع إلى 38,7 مليار دينار

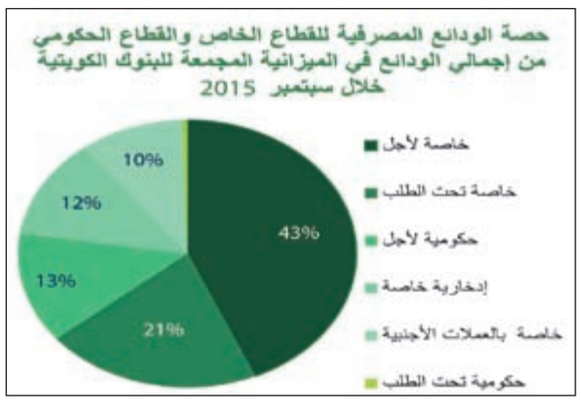

33,3 مليار دينار ودائع القطاع الخاص بنمو سنوي 5,9٪ في سبتمبر

29,5 مليار دينار ودائع «الخاص» بالعملة المحلية بنمو شهري 1,9٪ وسنوي 2,1٪

2,8٪ ارتفاعاً شهرياً للودائع تحت الطلب.. و2,6٪ انخفاض الودائع الادخارية

1,3٪ زيادة سنوية بالودائع الحكومية إلى 5,37 مليارات دينار

كشف تقرير صادر عن بنك بيت التمويل الكويتي عن تسارع النمو السنوي لإجمالي الودائع في القطاع المصرفي الكويتي إلى ما يزيد على 5,2٪ ليصل حجمه نحو 38,7 مليار دينار، ويعد هذا النمو السنوي هو الثاني خلال العام وأعلى من متوسط النمو السنوي المسجل خلال التسعة شهور الماضية من العام الحالي وقدره 4,4٪، كما يزيد على نموه السنوي بنسبة 4,5٪ في سبتمبر من العام الماضي، وذلك وفقا لآخر معلومات يصدرها بنك الكويت المركزي في ديسمبر.

وقد جاء النمو السنوي الذي فاق 1,9 مليار دينار مدفوعا بزيادة سنوية في ودائع القطاع الخاص لكنها تقل عن متوسط النمو السنوي في العام الذي يبلغ 2,1٪، تزامنا مع ارتفاع سنوي محدود في الودائع الحكومية يزيد على متوسط النمو السنوي في العام الذي يقدر بنسبة 1٪.

بينما ارتفعت الودائع على أساس شهري بنسبة 1٪ وبحوالي 391 مليون دينار خلال سبتمبر مقارنة بالانخفاض الشهري الثالث على التوالي إلى 38,3 مليار دينار في أغسطس وبنسبة 1,3٪ عن الشهر السابق له.

ودائع «الخاص»

وأشار التقرير الى ان ودائع القطاع الخاص زادت في سبتمبر إلى 33,3 مليار دينار بنسبة 1٪ وبنحو 335 مليون دينار عنها في أغسطس الذي كان قد تراجع مقتربا من 33 مليار دينار على أساس شهري بنسبة قدرها 2,2٪ وبحوالي 743 مليون دينار، بينما زادت على أساس سنوي بنسبة 5,9٪ في سبتمبر بما يقترب من 1,9 مليارات دينار في مقابل 31,4 مليار في سبتمبر من العام الماضي.

ومازالت حصة ودائع القطاع الخاص لدى القطاع المصرفي مستقرة عند حدود 95,6٪ من إجمالي عرض النقود بمفهومها الأوسع (م3) الذي تحسن بنسبة 1,2٪ على أساس شهري إلى أكثر من 34,8 مليار دينار في سبتمبر 2015، بينما كانت شكلت حصة قدرها 95,2٪ من عرض النقود الذي فاق 33 مليار دينار في سبتمبر من العام الماضي. بينما يمثل الائتمان المصرفي أعلى حصة منذ اكثر من عام وقدرها 97,3٪ من حجم ودائع القطاع الخاص في سبتمبر 2015.

النمو الشهري

وقال التقرير انه باستعراض تطور مكونات ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية في شهر سبتمبر طبقا لتصنيفها، زادت الودائع تحت الطلب على أساس شهري إلى أكثر من 7,9 مليارات دينار في سبتمبر بنسبة 2,8٪ وبمقدار 220 مليون دينار مقارنة مع حجمها الذي كان قد تراجع إلى 7,7 مليارات دينار في أغسطس للمرة الثانية على التوالي بنسبة 3,3٪.

في حين تراجعت ودائع الادخار إلى 4,7 مليارات دينار بنسبة 2,6٪ على أساس شهري في سبتمبر 126 مليون في مقابل 4,8 مليارات دينار في أغسطس الذي كان قد تراجع بنسبة 1٪، في حين ارتفعت ودائع القطاع الخاص لأجل إلى 16,8 مليارات دينار وبنسبة 2,7٪ على أساس شهري وبمقدار 443 مليون دينار في سبتمبر مقارنة مع 16,4 مليارات دينار في أغسطس الذي سجل تراجعا شهريا نسبته 2٪ عن الشهر السابق له.

وانعكاسا لما سبق فقد ارتفعت ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية إلى 29,5 مليار دينار بنسبة شهرية قدرها 1,9٪ وبأكثر من 537 مليون دينار في سبتمبر مقارنة مع 28,9 مليار دينار في أغسطس الذي كان قد تراجع بنسبة 2,2٪ على أساس شهري، في الوقت الذي زادت حدة التراجع الشهري الذي بدأ في مايو الماضي لودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية في سبتمبر إلى 5٪ وبنحو 202 مليون دينار مسجلة ما قيمته 3,8 مليارات دينار في سبتمبر مقارنة مع انخفاض شهري أقل نسبته 2,2٪ في الشهر السابق له أغسطس الذي وصلت فيه قيمتها إلى ما يزيد على 4 مليارات دينار.

أما على مستوى النمو السنوي لودائع القطاع الخاص، فقد تحسنت ودائع القطاع الخاص تحت الطلب بمقدار 7 ملايين دينار على أساس سنوي في سبتمبر إلا إنه يقل عن نموها السنوي في الشهر السابق له، كما يعد أدنى بكثير مقارنة بمستويات نمو فاقت 15٪ في العام الماضي.

الودائع الحكومية

وأشار التقرير الى ان الودائع الحكومية زادت على أساس شهري بنسبة 1٪ وبمقدار 55,8 مليون دينار في سبتمبر إلى 5,4 مليارات دينار مقارنة مع نمو شهري أكبر شهدته خلال الشهر السابق أغسطس ونسبته 5٪ مسجلة خلاله 5,3 مليارات دينار.

وارتفعت على أساس سنوي بنسبة 1,3٪ مقارنة بحوالي 5,3 مليارات دينار في العام الماضي، وتستقر حصتها نسبيا عند 13,9٪ من إجمالي الودائع لدى البنوك المحلية، بينما تشكل 9,4٪ من إجمالي موجودات البنوك في سبتمبر.

ويشير توزيع ودائع القطاع الحكومي وفقا لآجالها إلى أن الودائع لأجل تمثل الجانب الأكبر من ودائع القطاع الحكومي بحصة انخفضت بنسبة طفيفة إلى 96,6٪ خلال شهر سبتمبر مقابل 96,9٪ من إجمالي الودائع في الشهر السابق له، بينما تمثل الودائع تحت الطلب النسبة الباقية، والتي تحسنت نسبيا من جديد إلى 3,4٪ في سبتمبر مقارنة مع 3,1٪ من إجمالي الودائع الحكومية في أغسطس. وقد عاودت ودائع القطاع الحكومي تحت الطلب بتراجع كانت شهدته خلال الشهر السابق له، إذ ارتفعت إلى 184,2 مليون دينار في سبتمبر بنسبة 13٪ وبمقدار 21 مليون دينار مقارنة مع 163 مليون دينار في أغسطس الذي كان قد تراجع بنسبة كبيرة قدرها 16,4٪ على أساس شهري.

في حين تحسنت ودائع القطاع الحكومي لأجل مسجلة 5,19 مليارات دينار في سبتمبر بأقل من 1٪ (0,7٪) وبمقدار 34,5 مليون دينار على أساس شهري مقارنة مع 5,16 مليارات دينار في الشهر السابق له أغسطس الذي كان قد ارتفع بنسبة 5,8٪ خلاله.

وعلى أساس سنوي انخفضت ودائع القطاع الحكومي تحت الطلب بنسبة 9,2٪ في سبتمبر وهي اقل بكثير من انخفاضها السنوي بنسبة 17,6٪ في الشهر السابق له أغسطس، بينما زادت في سبتمبر بنسبة 1,7٪ على أساس سنوي عن العام الماضي.

موجودات البنوك

وقال التقرير ان موجودات البنوك المحلية تحسنت على أساس شهري إلى ما يفوق 57 مليار دينار في سبتمبر بزيادة نسبتها 1٪ وبمقدار 531 مليون دينار عنها في أغسطس الذي تراجعت خلاله إلى 56,5 مليار دينار وبنسبة تقل عن 1٪ (0,7٪)، في حين تزيد على أساس سنوي بنسبة 5,6٪ في سبتمبر عن 54 مليار دينار في العام الماضي.

الودائع لأجل تسجل أعلى حصة في سبتمبر منذ عامين

لفت تقرير «بيتك» الى ان الودائع لأجل تمثل الجانب الأكبر من الودائع الخاصة بالعملة المحلية، إذ وصلت إلى 57,1٪ من إجمالي الودائع بالعملة المحلية بأعلى حصة في سبتمبر منذ عامين، كما تحسنت حصة الودائع تحت الطلب نسبيا إلى 27٪ من الودائع بالعملة المحلية لدى القطاع المصرفي، إلا أن الودائع الادخارية قد تراجعت حصتها إلى 15,9٪ من إجمالي ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية في سبتمبر بعد استقرار ملحوظ خلال الأشهر السابقة.

48٪ نمواً سنوياً للودائع بالعملات الأجنبية

قال تقرير «بيتك» ان وتيرة التراجع السنوي للودائع الادخارية تستمر إذ وصلت إلى أعلاها في سبتمبر مسجلة 5,7٪ عن العام الماضي، ومقارنة بتراجع سنوي نسبته 2,8٪ في أغسطس، في حين أنها كانت تسجل معدلات نمو سنوية إيجابية قدرها 5,7٪ في ذات الفترة من العام الماضي، بينما زادت الودائع لأجل في سبتمبر مقارنة بالعام الماضي بأعلى نسبة خلال خمس سنوات وقدرها 5,6٪.

وبالتالي ارتفعت على أساس سنوي ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية بنسبة 2,1٪ خلال سبتمبر، مقارنة بنمو سنوي طفيف في الشهر السابق له، ونمو سنوي ملحوظ نسبته 5,3٪ في ذات الفترة من العام الماضي، بينما نمت الودائع بالعملات الأجنبية بثاني أعلى نمو سنوي في عامين ماضيين نسبته 48٪ خلال سبتمبر والشهر السابق له، في حين كانت قد تراجعت على أساس سنوي بنسبة 6,6٪ في ذات الفترة من العام الماضي.

الصالح رئيساً تنفيذياً لمستشفيات الضمان الصحي

أعلنت شركة مستشفيات الضمان الصحي عن تعيين د.أحمد محمد الصالح على رأس فريق عملها في منصب الرئيس التنفيذي.

ويأتي اختيار الصالح في إطار إستراتيجية شركة مستشفيات الضمان الصحي الساعية إلى جذب وتوظيف الكفاءات الكويتية الشابة المتميزة. حيث يمتلك خبرة عملية تمتد إلى 15 عاما في مجال الرعاية الصحية وإدارة وسياسات الرعاية الصحية وتطوير الأعمال ووضع الاستراتيجيات والتخطيط.

د.أحمد الصالح

وحصل الصالح على شهادة البكالوريوس في الطب والجراحة من جامعة ليفربول في المملكة المتحدة وشهادة تخصصية في الجراحة العامة، بالإضافة إلى شهادة ماجستير إدارة الأعمال في الإدارة الصحية من جامعة لندن - كلية إمبريال كوليج للأعمال، وشهادة دكتوراه في الإدارة وسياسات الرعاية الصحية من جامعة سيري في المملكة المتحدة.

كما يتمتع الصالح بخبرة عمل محلية ودولية من خلال عمله في القطاع الخاص والعام ما بين المملكة المتحدة والكويت لعدد من المؤسسات والشركات الطبية وفي مشاريع الشراكة الحكومية والأهلية في القطاع الصحي. وقبل انضمامه إلى شركة الضمان الصحي عمل الصالح في وزارة الصحة بمنصب مدير مكتب الاتفاقيات الدولية وهو المكتب المعني بتطوير شراكات دولية بهدف تطبيق الخبرات من المؤسسات الصحية الرائدة عالميا في الكويت، بالإضافة إلى كونه عضو هيئة تدريس منتدب في كلية الطب - جامعة الكويت.

وفي هذا السياق ستكون أهم مهام الصالح هي تنفيذ وتطوير رؤية الشركة وصولا إلى مزاولة الشركة لنشاطها التشغيلي وتقديم أفضل الخدمات الصحية في إطار التعاون البناء مع وزارة الصحة والجهات الحكومية المعنية من جهة ومع القطاع الصحي الخاص من مستشفيات وعيادات وشركات تأمين من جهة أخرى.

حيث تتمثل أولويات الشركة حاليا باستكمال الجهاز التنفيذي للشركة بكفاءات وكوادر عالية التأهيل، والانتهاء من وضع واعتماد خطة واستراتيجية عمل الشركة، والبدء بأعمال تصميم مستشفيات الضمان الصحي وبنائها وفق الجدول الزمني المحدد لذلك تحقيقا لأهداف الشركة التي ستشكل إضافة هامة للقطاع الصحي في الكويت وستعمل على تطوير البنية التحتية لخدمات الرعاية الصحية بروح ريادية تحقق الدور المنوط بها.

الجدير بالذكر أن رأسمال شركة مستشفيات الضمان هو 230 مليون دينار بالإضافة إلى منحها أراضي مخصصة لبناء المستشفيات، وهي قد تأسست بقرار صادر من مجلس الوزراء في عام 2014 ككيان مشترك بين القطاعين العام والخاص ضمن برنامج خطة التنمية في الكويت بهدف توفير منظومة صحية متكاملة متطابقة وأنظمة الجودة الصحية العالمية، وذلك عبر تأسيس شبكة عمل مؤلفة من سلسلة من مراكز الرعاية الأولية (مستوصفات) وعدد من المستشفيات العامة.

«جلوبل» توزع 2,7٪ أرباحاً نقدية لمستثمري عقار ببريطانيا

أعلن بيت الاستثمار العالمي (جلوبل) عن توزيع أرباح ربع سنوية لعملائه المستثمرين في العقار الذي تشغله «شركة خدمات الملاحة الجوية الوطنية» والواقع في منطقة سولنت في جنوب شرق المملكة المتحدة من خلال برنامج الاستثمارات العقارية التجارية في المملكة المتحدة. وتبلغ الأرباح الموزعة نسبة 2,7٪ على حقوق المساهمين للربع المنتهي في سبتمبر 2015، التي تمثل نسبة أرباح سنوية تفوق 10٪ متجاوزة التوقعات الأولية.

ناصر الخالد

ويتألف العقار من 5 مبان حديثة متصلة ذات مواصفات عالية شيدت في عام 2004، ويعد المستأجر شركة رائدة في مجال إدارة حركة الملاحة الجوية.

وبهذه المناسبة، صرح رئيس إدارة الأصول العقارية في جلوبل ناصر الخالد قائلا: «لقد قمنا بصفة عامة من خلال برنامج الاستثمارات العقارية التجارية في المملكة المتحدة باتباع استراتيجية لاقتناص فرص عقارية مدرة للدخل الثابت وبعوائد مغرية في مواقع خارج العاصمة لندن للاستفادة من فجوة العوائد ما بين لندن وتلك المناطق الإقليمية».

وختم قائلا: «هذه الصفقة تعكس استراتيجية فريق إدارة الأصول العقارية الجديد، والذي يقوم بشكل مستمر بالبحث عن فرص مماثلة في كل من الأسواق الإقليمية والدولية والتي توفر عوائد مغرية مقارنة بالمخاطر المرتبطة بالوضع الاقتصادي الراهن في الأسواق العالمية».

برلمان اليونان يقرّ خطة خفض الإنفاق بـ 5 مليارات دولار

أثينا - رويترز: وافق البرلمان اليوناني أمس على ميزانية عام 2016 والتي تشمل تخفيضات في الإنفاق تزيد على 5 مليارات يورو، ما يعادل 5,44 مليارات دولار، وزيادات ضريبية تبلغ نحو ملياري يورو لإرضاء جهات الإقراض الدولية.

وتواجه حكومة رئيس الوزراء اليكسيس تسيبراس التي يتزعمها اليساريون ضغوطا لتقديم مزايا ملموسة للناس الذين ضجروا من التقشف بعد التوقيع على ثالث برنامج إنقاذ من حكومات منطقة اليورو تصل قيمته إلى 86 مليار يورو.

وتخفض الميزانية الإنفاق بواقع 5,7 مليارات يورو تشمل 1,8 مليار من المعاشات، و500 مليون من الدفاع.